

السادة رئيس و اعضاء منظمة تموز للتنمية الاجتماعية

اهديكم اطيب التحيات و التمنيات

اطلعنا على تقريركم الذي اصدرتموه حول اللجنة البرلمانية لترشيح اعضاء مجلس المفوضين للمفوضية العليا للانتخابات في دورتها القادمة والتي شكلت

من قبل مجلس النواب استنادا الى المادة 3 من قانون المفوضية العليا للانتخابات رقم 11 لعام 2007 , ونحن في الوقت الذي يهمننا جدا تواصل منظمات المجتمع المدني

معنا لمتابعة خطوات عملنا وتحقيق مبدأ الشفافية في عملنا , والذي يقتضي ايضا تمتع المنظمات باعلى درجات الموضوعية والدقة والوضوح لتحقيق الهدف المنشود

ومساعدة المواطن العراقي للوصول الى الحقائق بصدقية تامة , الا اننا وللأسف الشديد وجدنا التقرير المستعجل الذي اصدرتموه والذي نجعل مصادركم المعلوماتية فيه

اذ لم تذكر في تقريركم , بعيدا جدا عن الموضوعية والدقة ومليئا بالكثير من المعلومات الخاطئة , مما يضر بمصداقية منظماتكم ويقلل من فرص التعاون المستقبلي بيننا وبينكم

ويضع تقريركم لدينا في دائرة الشك والشبهة وعدم الحيادية واحتمال التسييس , ولذلك نضع امامكم التوضيحات التالية ردا على تقريركم ونطلب نشرها بالنص الحرفي في موقعكم

انطلاقا من حقنا القانوني في الرد والنشر الاعلامي كما هو معروف لديكم .

1 - اختارت اللجنة رئيسها النائب علي العلق ناطقا رسميا باسمها ويعبر عن رأيها ونشاطاتها بالتنسيق مع اعضاء اللجنة , وكان بإمكان منظماتكم الرجوع الى اللجنة وناطقها الرسمي

لاخذ المعلومات او التاكد مما حصلتم عليه منها قبل النشر المستعجل من دون دقة ,

2 - ورد في تقريركم النص التالي

((وشكل مجلس النواب العراقي لجنة خبراء نيابية برئاسة النائب عن ائتلاف دولة القانون علي العلق , فيما اختير النائب عن ائتلاف العراقية زياد طارق نائبا لرئيس هذه اللجنة , والنائب عن التحالف الكردستاني مايد الطيب مقررا لها إضافة الى 18 عضواً يمثلون ثلاث كتل رئيسة هي: القائمة العراقية، والتحالفين الوطني والكردستاني، فيما لم يتم اختيار أي ممثل عن الكتل السياسية الأخرى.)) وهذا غير صحيح تماما فبالإضافة الى ممثلي الكتل التي ذكرتموها فقد تم اختيار اعضاء اخرين في اللجنة من كتل نيابية اخرى وهم : النائبة عالية نصيف جاسم ممثلة عن الكتلة البيضاء , والنائب لطيف مصطفى امين ممثلا عن كتلة التغيير ,

والنائب عماد يوحنا عن قائمة الرافدين , والنائب امين فرحان جيغو ممثلا عن الكتلة الايزيدية . وبذلك يتضح ايضا عدم صحة ماورد في تقريركم من ((ان اختيار أعضاء اللجنة تم على أساس طائفي، وهمشت كتل سياسية أخرى.))

3 - ورد في تقريركم : ((وفي أحيان أخرى لوحظ حضور أعضاء بدلاء عن أعضاء آخرين ومن نفس الكتلة أو الحزب الذي ينتمي له العضو الأصيل))

وفي الحقيقة ان ذلك لم يحصل على الاطلاق ولم يكن لدى اللجنة اي قرار بهذا الاتجاه , واذا اتفق وحضر عضو من كتلة نيابية غير مكلف بعضوية اللجنة , فلان النظام الداخلي لمجلس النواب يجيز لاي نائب ان يحضر في جلسات اللجان الدائمة او المؤقتة ولا يحق له التصويت على القرارات المتخذة .

4 - وورد ايضا في تقريركم ((واستقبلت اللجنة النيابية استمارات الترشيح عبر البريد الالكتروني، حيث بلغ عدد المتقدمين للترشيح في مجلس المفوضين سبعة آلاف متقدم، وفيهم 300 شخص قدموا الطلبات بعد انقضاء المدة القانونية لتسلمها، وهناك 479 كانوا قد قدموا الطلبات قبل الإعلان عن فتح باب الترشيح بشكل رسمي، وهناك 1000 متقدم غير مستوف للشروط، وسيتم استبعاد هؤلاء عن الترشيح.))

ونبين هنا ان اللجنة لم تستلم الى الان طلبات الترشيح بشكل رسمي من الدائرة الاعلامية لمجلس النواب والمكلفة بالاعلان عن الترشيح واستقبال الطلبات , وعليه تكون الارقام المذكورة اعلاه من قبلكم غير دقيقة وغير رسمية , وهذا مؤسف جدا لانكم يجب ان تتوخوا الدقة التامة في ذكر الارقام كي لا يضيع حق احد من المتقدمين للترشيح , والغريب انكم ذكرتم ان هناك 1000 متقدم غير مستوف للشروط , فمن اين حصلتم على هذه المعلومة الخاطئة , مع ان اللجنة لم تقم الى الان بفرز الاستمارات لمعرفة ماهو مطابق منها للشروط عن غير المطابق , وعليه افلا يكون نشركم لمعلومات غير رسمية ولخطوة لم تحصل بعد خلافا للشفافية المطلوبة في تقاريركم ؟؟؟ .

5 - ذكرتم في تقريركم ((ولم يتم دعوة منظمات المجتمع المدني لمراقبة عملية فرز واختيار الترشيحات، ومن حضر من المنظمات تم بشكل شخصي، عن طريق العلاقات الشخصية))

فبخصوص حضور منظمات المجتمع المدني فقد اتخذ قرار في اللجنة وفي ورقة عملها في السماح لمنظمات المجتمع المدني الراغبة في مراقبة عمل اللجنة الحضور بالتنسيق مع رئاسة اللجنة وفي كافة مراحل العمل , ولم يتم الى الان حضور اي من منظمات المجتمع المدني وذلك لان اللجنة كانت تجتمع لوضع خطة عملها , ومع الاعلان عن خطة العمل والمتضمنة حضور منظمات المجتمع المدني لتعزيز مبدأ الشفافية سيكون بإمكان هذه المنظمات الحضور متى شاءت ذلك .

6 - ورد في تقريركم مانصه ((وتشير المعلومات المتسربة من اللجنة ان عملية الاختيار تجري وفق مبدأ المحاصصة الطائفية والحزبية وان من تم اختيارهم ينتمون لأحزاب سياسية، وهذا ما تخوف منه أعضاء في البرلمان العراقي، الذين أكدوا عدم منحهم الثقة لمجلس

المفوضية الجديد إذا ثبت انتماءهم لأحزاب سياسية أو تم اختيارهم على أساس طائفي، وعدم اعتماد الكفاءة والنزاهة في عملية الاختيار.))

ومن المؤسف جدا ان يصدر عنكم هذا الكلام البعيد عن الواقع تماما والذي تشم منه رائحة الاستهداف المبكر لعمل اللجنة والتسييس الواضح لتقريركم وللأسف الشديد , اذ ان اللجنة لم تبدأ عملية الاختيار الى الان اذ لم تستلم طلبات المرشحين الى الان كما اسلفنا , وعليه فلم يتم اختيار اي شخص على الاطلاق , فضلا عن ان اللجنة قد كلفت عددا من اعضائها لوضع معايير المفاضلة بين المرشحين بالاشتراك مع ممثلي بعثة الامم المتحدة في العراق برئاسة السيد خوسيه مارييا والذين يحضرون جميع جلسات اللجنة ويبدون المشورة باستمرار فضلا عن دورهم الرقابي لعمل اللجنة , وبامكانكم الرجوع اليهم لمعرفة الحقائق قبل ان تصرحوا بما لاتملكون العلم به .

7 _ وتأسيسا على ماورد اعلاه من ملاحظات فان بعضا من توصياتكم المشحونة بالاتهامات لعمل اللجنة , وهي لم تبدأ عملها الحقيقي بعد , تعتبر بالنسبة لنا توصيات غير علمية وغير مدروسة وتعتبر عن استنتاجات بنيت على مقدمات خاطئة ولايمكننا اعتمادها , علما ان توصياتكم الاخرى تمثل مبادئ اساسية في عملنا , فحضور لجنة من الامم المتحدة معنا حضور دائم , ولدينا جلسات مشورة خاصة معهم غير جلسات اللجنة , حيث اجتمعت بهم هيئة رئاسة اللجنة وتداولت معهم خطة العمل بالتفصيل واستمعت الى ملاحظاتهم , وابدوا اعجابهم ايضا بورقة العمل المعدة من قبل اللجنة , اضافة الى مشاركتهم مع لجنة خاصة منا في وضع معايير وضوابط التفضيل بين المرشحين كما اسلفنا ,

اما المؤتمرات الصحفية فهي في صميم خطتنا وستبدأ منذ لحظة استلامنا لطلبات الترشيح بشكل رسمي بعد عطلة العاشر من محرم , وتتواصل في كل خطوة نرى ضرورة اطلاق شعبنا العزيز على مجريات عمل اللجنة وما توصلت اليه من نتائج ان شاء الله ,

بامكان منظماتكم الموقرة تقديم طلب رسمي الى رئاسة اللجنة لحضور اجتماعات اللجنة وستنظر رئاسة اللجنة فيه ان شاء الله . كما ندعو كافة منظمات المجتمع المدني الراغبة بالحضور تقديم طلباتها من الان مع تقديرنا العالي لدورها المهم في ارساء قواعد المجتمع المدني الديمقراطي الجديد في العراق ,

تقبلوا شكرنا على نشر توضيحاتنا مع التقدير .

النائب علي العلق / رئيس لجنة ترشيح اعضاء مفوضية الانتخابات ممثلا عن اللجنة